مجلة الدراسات القانونية والسياسية

المجلد 07 العدد 02 جوان 2021 | ص ص:179–192

العدالة الانتقالية والأطفال الجنود: إمكانات المساءلة وإعادة الإدماج

Transitional justice and child soldiers: possibilities for accountability and reintegration

لسمر أسماء*
جامعة جيجل
مخبر العلوم السياسية الجديدة–جامعة المسيلة
asma.lasmer@univ-jijel.dz

فريدة حموم
جامعة جيجل
f.hamoum@univ-jijel.dz

- تاريخ الإرسال: 2021/04/25 - تاريخ القبول: 2021/05/31 - تاريخ النشر: 2021/06/05

ملخص:

تسعى العدالة الإنتقالية من خلال مساءلة الأطفال الجنود إلى استكشاف الظروف التي أجبرتهم على الإنخراط في العمل المسلح والتعامل معهم كضحايا وليس كجناة ،وذلك من خلال بعض الآليات كالمحاكم الجنائية الدولية ولجان الحقيقة والمصالحة ،هذه الأخيرة التي تعمل بشكل رئيسي في البحث عن الظروف والأسباب التي دفعتهم إلى حمل السلاح، وغالبًا مايُعتمد على آلية العدالة التقليدية القائمة على الطقوس المحلية لتوفير فرص التعافي والمصالحة وإعادة إدماج الأطفال الجنود.

الكلمات المفتاحية: الأطفال الجنود، العدالة الانتقالية، المساءلة، إعادة الإدماج، العدالة التقليدية.

ABSTRACT:

Transitional justice seeks through accountability of child soldiers to explore the conditions that compelled them to engage in armed action and to deal with them as victims and not perpetrators, through some mechanisms such as international criminal courts and truth and reconciliation commissions, which work mainly in searching for the conditions and reasons that led them to take up arms. It often relies on a traditional justice mechanism based on local rituals to provide opportunities for recovery, reconciliation and reintegration of child soldiers.

key words : Child soldiers, transitional justice, accountability, reintegration, Traditional Justice.

* -المؤلف المرسل:

مقدمة:

يعاني الأطفال من ويلات النزاعات المسلحة المنتشرة في العالم، فكثيرا ما يتعرضون للقتل أو التعذيب أو الاعتقال أو النزوح، وقد ينتهي بهم المطاف كعناصر في الميليشيات أو الجماعات المسلحة وهو مايعرف بظاهرة تجنيد الأطفال، والتي عرفت انتشارا ملحوظا خاصة في المناطق التي شهدت نزاعات داخلية متصاعدة كبعض دول أفريقيا جنوب الصحراء مثل سيراليون، أوغندا، الموزمبيق وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وقد اتجهت أغلب هاته الدول في مراحل مابعد النزاع نحو تطبيق آليات العدالة الانتقالية من أجل تجاوز الماضي والتعامل مع إرث الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، من خلال التعرف على الضحايا والجناة، وفتح الطريق نحو بناء السلام وتحقيق الديموقراطية.

ومن ضمن القضايا التي تقع ضمن أجندة آلياتها إشكالية التعامل مع الأطفال الجنود على أساس كونهم جناة أم ضحايا، وأيضا كيفية إعادة إدماجهم من جديد داخل أسرهم ومجتمعاتهم، وهو ما فتح نقاشات موسّعة حول إجراءات المساءلة التي تفرضها كل من لجان الحقيقة والمحاكم الجنائية على الأطفال الجنود، وفرص إعادة تأهيلهم من جديد في الحياة المدنية وشفائهم من الصدمة، وهو ما ستتم مناقشته في هذا المقال من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن أن تساهم آليات العدالة الانتقالية في توفير فرص اندماج الأطفال الجنود من جديد داخل مجتمعاتهم؟**

وللإجابة على هاته الإشكالية تم إتباع المنهج التحليلي الوصفيووضع الخطة التالية:

المبحث الأول: العدالة الانتقالية، الأطفال الجنود: مقاربة معرفية

المبحث الثاني: الأطفال الجنود والمساءلة عن الفظائع

المبحث الثالث: الأطفال الجنود: فرص التعافي وإعادة الإدماج

المبحث الأول: العدالة الانتقالية، الأطفال الجنود: مقاربة معرفية

إنّ فهم واستيعاب الموضوع بشكل جيد يتطلب أولا الإحاطة بالمفاهيم الأساسية، وذلك بإعطاء تعاريف واضحة ودقيقة لكل من العدالة الانتقالية (المطلب الأول) والأطفال الجنود (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف العدالة الانتقالية

تمثل العدالة الانتقالية مجموعة من الأساليب التي تحاول تحقيق العدالة في ظروف استثنائية، وبالتحديد عند الانتقال من حالات الأنظمة الاستبدادية والقمعية نحو الأنظمة الديموقراطية أو من حالات النزاع العنيف نحو السلام.[1] وقد ورد تعريف العدالة الانتقالية في تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان Kofi Annan حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع ومجتمعات مابعد النزاع والذي جاء فيه:

[1] - Jean Chrysostome k. Kiyala, Combining restorative Justice and Social Justice : prospects of child soldiering transitional justice, **African security review**, 30 Janvier 2019, p 04.

" يشمل مفهوم العدالة الانتقالية كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل الآليات القضائية وغير القضائية على السواء مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية ومحاكمات الأفراد والتعويض وتقصي الحقائق والإصلاح الدستوري وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات".[1]

واعتبرت الأمم المتحدة أن إعادة إرساء سيادة القانون والتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في المجتمعات التي دمّرتها النزاعات أو المجتمعات التي كانت تحت سيطرة حكومات قمعية تمثل تحديا صعبا لاسيما في سياق يتّسم بهشاشة المؤسسات وانعدام الأمن وانقسام المجتمع، كما ينبغي أن تسعى العدالة الانتقالية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال السعي إلى معالجة مجموعة الانتهاكات بطريقة متكاملة ومترابطة، كما يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف أوسع لمنع المزيد من النزاعات وبناء السلام والمصالحة.[2]

يستند عمل الأمم المتحدة في مجال العدالة الإنتقالية إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي، وقانون اللاّجئين، وتقوم العدالة الانتقالية على أربعة مبادئ للقانون الدولي لحقوق الإنسان وتشمل:

- ✓ إلتزام الدول بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها.
- ✓ الحق في معرفة حقيقة الانتهاكات الماضية ومصير المفقودين.
- ✓ حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في الحصول على تعويض .
- ✓ التزام الدول بمنع حدوث هذه الفظائع بوسائل مختلفة.

وقد تمّ وضع عدّة آليات للوفاء بهذه الالتزامات: آليات البحث عن الحقيقة مثل لجان الحقيقة، الآليات القضائية كالمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية المخصّصة وأيضا التعويضات والإصلاحات المؤسّسية.[3]

أمّا المركز الدولي للعدالة الانتقالية-ICTJ– The International center for Transitional Justice فقد عرّف العدالة الانتقالية بأنّها: " إستجابة للانتهاكات الممنهجة أو واسعة النطاق لحقوق الإنسان، إنّها تسعى إلى

[1]- مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات مابعد الصراع**، مجلس الأمن، 23 أوت 2004، ص 06.

[2] - United Nation, **Guidance Note of the Secretary General, United Nation approach to Transitional Justice**, March 2010, p 03.

[3]- Haut Commissariat des Nations Unies, **Justice Transitionnelle et Droits économiques, Sociaux et Culturels**, New York, Nation unies, 2014, p 05.

الاعتراف بالضحايا، وتعزيز إمكانات السلام والمصالحة والديموقراطية عن طريق مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية. "[1]

يشير إذنمفهوم العدالة الانتقالية إلى مجموع الآليات أو الميكانيزمات التي يتم اتّباعها في مراحل ما بعد النزاع أو بعد الانتقال من الأنظمة التسلطية نحو الأنظمة الديموقراطية من أجل مواجهة إرث الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وضمان عدم تكرارها من جديد.

المطلب الثاني: تعريف الطفل الجندي

على الرغم من الآثار الخطيرة لتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة إلاّ أنه لا يوجد تعريف محدد لما يشير إليه مفهوم الطفل الجندي في أي صك دولي ملزم، سواء في القانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان الدولي، كما لا يوجد تعريف واضح في اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين، ولا في اتفاقية حقوق الطفل لعام 1990، ولا حتى في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك على الرّغم من وجود إجماع دولي حول اعتبار استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة جريمة حرب.[2]

عقب عرض تقرير غراسا ميشيل GraÇa Machel حول أثر النزاع المسلح على الأطفال سنة 1996 على الجمعية العامة للأمم المتحدة، أصبح المجتمع الدولي موقنا بالحاجة إلى مواجهة مشكلة الأطفال المجنّدين في القوات والجماعات المسلحة، فخلال الفترة الممتدة من 27 إلى 30 أفريل 1997، وبمبادرة من فريق العمل التابع للمنظمات غير الحكومية المعنية باتفاقيات حقوق الطفل، واليونيسيف UNICEF، إجتمع خبراء وممثلون حكوميون لتطوير استراتيجيات لمنع تجنيد الأطفال وتسريحهم، ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع في كيب تاونCape Town ، [3]وقد عرّفت "مبادئ كيب تاون" الطفل المجند بأنه:

> "أي شخص دون سن ال18 عاما يكون جزءا من قوة مسلحة أو جماعة مسلحة سواء أكانت نظامية أو غير نظامية،مهما كانت الوظيفة التي يؤديها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الطهاة والحمّالين والمرسلين، وأي شخص يرافق هذه الجماعات بخلاف أفراد العائلة، ويشمل هذا التعريف الفتيات المجنّدات لأغراض جنسية،والزواج القسري، لذلك فالأمر لا يتعلق فقط بالأطفال المسلحين أو الذين حملوا الأسلحة".[4]

بعد اقتراح هذا التعريف شرعت اليونيسيف في مراجعة مبادئ كيب تاون مما أدّى إلى اعتماد وثيقتين جديدتين سنة 2007 بعنون" التزامات باريس لحماية الأطفال الذين يتم تجنيدهم أو استخدامهم بشكل غير قانوني من قبل

[1]- International Center for Transitional Justice, What is Transitional Justice, Last Access in 29 March 2020, from:**https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Global-Transitional-Justice-2009-English.pdf**

[2]- Camille Labadie, Droits des enfants: Réflexionsur la responsabilité et le traitement des enfants soldatsauteurs de crimes,**Mèmoire prèsentè comme exigence partielle de la Maitrise**en Droits International, Université du Quèbec a Montrèal, Fèvrier 2016, p 03.

[3]- **Ibid**, p 39.

[4]- Leonie Steinl, Child Solidiers as Agents of War and Peace: a restorative transitional justice approach to accountability for crimes under international law, **International Criminal justice series**,Germany 2017, p06.

القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة "و" المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، " وتستخدم مبادئ باريس مصطلح " الطفل المرتبط بقوة مسلحة أو جماعة مسلحة بدلا من الطفل المجند،[1] وقد كان هذا التحديث مدفوعا بالتغيرات السريعة في القانون بخصوص مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة، كإدراج تجنيد الأطفال دون سن ال15 عاما كجريمة حرب في نظام روما الأساسي.[2] فوفقا لمبادئ باريس فإن الطفل الجندي يشير إلى:" أي شخص دون سن 18 عاما تم تجنيده أو استخدامه من قبل قوة مسلحة أو جماعة مسلحة بأي صفة كانت، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأطفال والفتيان والفتيات، ويتم استخدامهم كمقاتلين أو طهاة أو حمّالين أو رسل أو جواسيس أو لأغراض جنسية، إنه لا يشير فقط إلى طفل يشارك أو شارك بشكل مباشر في الأعمال العدائية. "[3]

يشير مفهوم القوة المسلحة وفقا لمبادئ باريس إلى القوات المسلحة الخاصة بالدولة، بينما يشير مفهوم الجماعة المسلحة إلى مجموعات متميّزة عن القوات المسلحة على النحو المحدد في المادة 40 من البروتوكول الاختياري لإتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.[4] ما يلاحظ على هذا التعريف أنه مشابه في محتواه للتعريف المعتمد في كيب تاون، رغم أن نطاقه أضيق إلى حد ما، حيث أنه يقتصر على تجنيد أو استخدام الطفل من قبل قوة أو جماعة مسلحة، في حين أن مبادئ كيب تاون تشمل في تعريفها الأطفال المرافقين للجماعات أو القوات المسلحة، ورغم هذا الاختلاف إلاّ أنهما يشتركان في عدم إقتصارهما على الأطفال المشاركين في القتال، كما أن كلاهما لا يميزان بين التجنيد القسري والطوعي.[5]

المبحث الثاني: الأطفال الجنود والمساءلة عن الفظائع

يستحيل غالبا محاكمة جميع المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة خلال مراحل ما بعد النزاع، نظرا لجملة من الظروف كإنهيار البنية التحتية القضائية، وفساد النظام القضائي للدولة، وأيضا تورط الأطفال في الأعمال القتالية، وهو مايسمّى بمساءلة الأطفال الجنود، والتي تتمّ بعدة طرق تختلف باختلاف الآليات المتّبعة في إطار العدالة الانتقالية، والمتمثلة في المحاكم الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية، وهو ما يعرف بقضاء الأحداث، لجان الحقيقة والعدالة التقليدية.[6]

---

[1]- Ibidem.
[2]- Kristen J. Fisher, **Transitional Justice for Child Soldiers: accountability and social reconstruction in post conflict contexts**, Palgrave Macmillan ,New York, p 04.
[3]-Myriam Denov, **Child soldiers : sierra leone's revolutionary united front**, Cambridge University Press, New York, 2010, p 05.
[4]-**Ibidem**.
[5]-Lionie Steinl, **op.Cit**, p06.
[6]- Karine Bolduc, Les Enfants-Soldats et La Justice Transitionnelle : les impératifs d'imputabilité face á l'intérêt supèrieur de l'enfant, **Mèmoire prèsentè comme exigence partielle de la maitrise** en droit international, Universitè du Quèbec á Montreal, Mars 2011, p05.

سيتم التركيز في هذا المبحث على كل من المحاكم الجنائية الدولية (المطلب الأول) ولجان الحقيقة (المطلب الثاني) على اعتبار أنّها أبرز الآليات المطبقة لمساءلة الأطفال الجنود في إطار العدالة الانتقالية.

المطلب الأول: المحاكم الجنائية الدولية

تنص المادة 3 الفقرة 6 من مبادئ باريس بشأن معاملة الأطفال المتهمين بارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي على ما يلي: " يجب إعتبار الأطفال المتهمين بارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي على أنهم ضحايا وليسوا فقط جناة، كما يجب معاملتهم وفقا للقانون الدولي في إطار من العدالة الإصلاحية وإعادة التأهيل الاجتماعي بما يتفق مع القانون الدولي الذي يوفّر للأطفال حماية خاصة من خلال العديد من الاتفاقيات. "[1]

تطالب كذلك المادة 40 من اتفاقية حقوق الطفل الدول بضمان اتخاذ تدابير للتعامل مع الأطفال الجنود دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية، شريطة احترام حقوق الإنسان والضمانات القانونية احتراما كاملا، أمّا المادة 37 من نفس الاتفاقية فتحظر عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة لأولئك الأطفال الذين تمّت محاكمتهم أو إدانتهم، ويدعم ذلك صكوك قانونية دولية أخرى بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .[2]

وبالرّغم من دعوة هاته الصكوك القانونية لاستبعاد الأطفال الجنود دون سن ال18 عاما من المتابعات القضائيةّ، إلاّ أنّه وبموجب القانون الدولي لا توجد قاعدة قانونية عامة تستبعد المسؤولية الجنائية للأطفال الجنود عن الجرائم، لذلك فإن واجب المقاضاة ينطبق من حيث المبدأ على الأطفال الجنود أيضا، وهذا يعني أن الأنظمة القضائية للدول قد تجد نفسها مجبرة على محاكمتهم بسبب تورطهم في الجرائم، كما أنه وبسبب عدم تحديد الحد الأدنى للسن الإجرامي على المستوى العالمي لتحديد المسؤولية الجنائية فقد تلجأ الدول لاستخدام أحكامها المحلية، وهو ما قد يؤدي لنتائج تعسفية ضد الأطفال الجنود بسبب الاختلاف في إصدار الأحكام بين دولة وأخرى.[3]

1 –المحكمة الجنائية الدولية

تنصّ المادة 26 من نظام روما الأساسي على أن المحكمة الجنائية ليس لديها ولاية على أي شخص لا يتعدى سنه 18 عاما وقت ارتكاب الجريمة، غير أن نقاشات اللّجنة التحضيرية للمحكمة كشفت الصعوبات المتعلقة بتحديد هذا السن للمسؤولية الجنائية، والذي يمكن أن يتعارض مع الأحكام المحلية. وبسبب عدم وجود توافق دولي حول تحديد سن المسؤولية الجنائية للأطفال الجنود فقد تم اقتراح التعامل مع هذه المسألة كمسألة إختصاص قضائي للأنظمة القانونية الوطنية أو المحلية، وبناء على ذلك يتم تحديد إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وتمّ تغيير عنوان المادة 26 من نظام روما الأساسي إلى " استبعاد الولاية القضائية على الأشخاص دون سن ال 18 عاما.[4]

[1]-Jean Chrysostome k. Kiyala**,op.Cit**, p 04.
[2]- Roger Duthie and Irma Specht, "DDR Transitional Justice and The Reintegration of former child combatants", in: Anna Kutter Patel and All, **Disarming The past: Transitional justice and ex combatants**, Social Science Research Council, New York, 2009, p 211.
[3]- Lionie Steinl**, op.Cit**, p 233.
[4]- Ibid, pp, 149-150.

2- المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

لم تحدّد كل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا سن المسؤولية الجنائية نظرا لعدّة اعتبارات، ففي يوغوسلافيا كان أغلب ضحايا الجرائم المرتكبة خلال النزاع من الأطفال، لذلك فقد ركز المدّعي العام للمحكمة على القادة العسكريين والسياسيين الذين كانت لهم المسؤولية الأساسية في الجرائم المرتكبة، وبالتالي فلم يكن أي من المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحت سن 18 عاما وقت ارتكاب الفظائع.[1] أمّا فيما يتعلق بالإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا سنة 1994 فقد أثبتت الوقائع تورط الأطفال في العديد من الجرائم المرتكبة، غير أن المحكمة ركّزت في تحقيقاتها على الشخصيات السياسية والعسكرية الرواندية رفيعة المستوى.[2]

3-المحكمة الخاصة لسيراليون

اتّسم النزاع الذي دار في سيراليون باختطاف الأطفال تحت سن ال 18 عاما وتجنيدهم بشكل جماعي، وهو ما أدّى لتورطهم في ارتكاب الجرائم مثل الاغتصاب، القتل، التشويه والتعذيب. وعقب انتهاء النزاع تمّ إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليونبالاتفاق بين منظمة الأمم المتحدة وحكومة سيراليون،[3]يسمح النظام الأساسي للمحكمة الخاصة بمحاكمة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عاما، غير أن المدّعي العام لم ينفذ هذا الإجراء، وعوضا عن محاكمتهم قام بعقد جلسات استماع للأطفال المتورطين في جرائم شنيعة في غرف الأحداث المغلقة الخاصة، بالإضافة إلى تقديم الاستشارة النّفسية لهم، ووضعهم في مراكز حجز خاصّة مع تخصيص برامج لإعادة التأهيل.[4]

يبدو أنّ الاستراتيجية التي تبنّاها المدّعي العام للمحكمة الخاصة لسيراليون اتجاه الأطفال الجنود هي الأنسب لخدمة مصالحهم على إعتبار أنهم ضحايا قبل أن يكونوا جناة،وهو ما من شأنه تحقيق التعافي المجتمعي على المدى الطويل.[5]

المطلب الثاني: لجان الحقيقة والمصالحة

تعتبر لجان الحقيقة والمصالحة تجسيدا للحق في معرفة الحقيقة، والذي يشير إلى حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأسرهم والمجتمع ككل في معرفة الحقيقة حول الأحداث المحيطة بهذه الانتهاكات، وقد قدّمه المركز الدّولي للعدالة الانتقالية كوسيلة لتسهيل عملية الشفاء للضحايا واستعادة كرامتهم مع تجنب الإفلات من العقاب.[6] تمّ تصميم هذه اللّجان في البداية كمنتديات مخصصة للأشخاص البالغين، ولم تولي اهتماما خاصا بالتجارب التي

[1]-Karine Bolduc**, op.Cit**, p56.
[2]- **Ibidem**.
[3]- **Ibid**, p 57.
[4]- Kristen J. Fisher, **op.Cit**, p 150.
[5]-Ibidem.
[6]-Camille Labadie, **op.Cit**, p 88

يعيشها الأطفال،والانتهاكات المرتكبة ضدّهم،غير أنّه ومع تأسيس لجنة التوضيح التاريخي في غواتيمالا خصّصت فصلا في تقريرها النّهائي للأطفال ضحايا النزاعات المسلّحة وأوصت بتقديم دعما خاصا لهم.[1]

لقد أصبحت لجان الحقيقة تركّز على البحث حول الظروف المحيطة بالتجنيد القسري للأطفال مع الإشارة إلى الأسباب الجذرية للنزاع العنيف، وعند إصدار تقاريرها النّهائية تقوم باقتراح توصيات بشأن منح تعويضات للضحايا بما فيهم الأطفال الجنود.[2] يجب الإشارة إلى أنّه من الضروري موافقة الأطفال الجنود على المشاركة في جلسات الاستماع التي تعقدها هذه اللّجان، وأن تكون طوعية، مع الالتزام بوضع أليات لضمان توفير الحماية الجسدية والنّفسية لهم طوال العملية، وضمان سرّية الشهادات التي يقدمونها.[3]

نذكر من ضمن أمثلة هذه اللّجان، لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون، والتي اعتبرت أنّ جميع الأطفال الجنود الذين شاركوا في جلسات الاستماع التي عقدتها هم بمثابة شهود بغض النظر عمّا إذا ارتكبوا الجرائم، وبدعم من اليونيسيف والوكالات الدولية لحماية الأطفال وضعت اللّجنة مبادئ توجيهية لمشاركة الأطفال في أنشطتها بمن فيهم الأطفال الجنود.[4]أمّا في جنوب إفريقيا فقد تبنّت لجنة الحقيقة والمصالحة سياسة عدم أخذ الشهادات من الأطفال تحت سن ال18 عاما، بما فيهم الأطفال الجنود، وقامت أيضا بعقد جلسات استماع خاصة بهم، وجمع المعلومات حول الانتهاكات المرتكبة ضدّهم[5].

إنّ المبدأ الأساسي الذي تعتمد عليه آليات العدالة الانتقالية في تعاملها مع الأطفال الجنود، هو اعتبارهم ضحايا للفظائع التي تخلفها النزاعات المسلحة قبل أن يكونوا جناة، وهو ما أدّى إلى ابتكار طرق لمساءلة هؤلاء الأطفال تمهيدا لإعادة إدماجهم من جديد في مجتمعاتهم، وهو ما ستتم مناقشته في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: الأطفال الجنود: فرص التعافي وإعادة الإدماج

تعتبر إعادة إدماج المقاتلين السابقين بما فيهم الجنود الأطفال إحدى الأهداف الأساسية التي تتطلع إليها تدابير العدالة الانتقالية، ومعايير الأمم المتحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإعادة الإدماج هي العملية التي يكتسب بها المقاتلون السابقون وضعا مدنيا، ويحصلون على عمل ودخل مستدامين، وهي في الأساس عملية اجتماعية واقتصادية ذات إطار زمني مفتوح، تحدث بالدرجة الأولى على مستوى المجتمعات المحلية.[6]فإعادة إدماج الجنود الأطفال هي عملية طويلة الأمد ينتقل فيها هؤلاء الأطفال المسرّحين إلى الحياة المدنية مع وجوب تلبية

[1]-**Ibid**, p 92
[2]-Ilse Derluyn and All, **Victims and / or Perpetrators? Towerds an interdisciplinary dialogue on child soldiers**, BMC international Health and Human rights, 2015, p 08.
[3]-Karine Bolduc,**op.Cit**, p 84
[4]-**Ibid** , p 86.
[5]- Mark A. Drumbl, Child Soldiers, Transitional Justice, and the Architecture of Post Bellum Settlements, in Larry May and Andrew forcehims, **Morality jus post bellum and international law**, Cambridge University Press, 2012, p 146.
[6]- Roger Duthie and Irma Specht, **op.Cit**, p 19

احتياجاتهم البدنية والنفسية والتعليمية من أجل إعادة إدماجهم بنجاح، وللوصول إلى هاته المرحلة يجب أن تمر عملية تحويل الطفل المجند إلى طفل مدني بمرحلتين أساسيتين هما:

1- نزع سلاح الأطفال وتسريحهم: وتتضمن برامج لإنهاء أي حيازة فردية للأسلحة من قبل الأطفال، ونقلهم إلى أماكن خاصة مثل المخيمات حيث يكون الأطفال على استعداد للعودة إلى الحياة المدنية.

2- إعادة التأهيل في كل من الجوانب الجسدية والنفسية للطفل الجندي: وتمثل هذه العملية تحديا صعبا نظرا للندوب النفسية والجسدية التي يحملها الأطفال الجنود السابقون، ولهذا يجب أن تكون برامج إعادة التأهيل طويلة الأجل حتى تكون مستدامة مع مشاركة فعّالة من المنظمات غير الحكومية الدولية ومؤسّسات المجتمع المحلي.[1]

تأتي بعدهما مرحلة إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين، وهي المرحلة الأخيرة والتي تتضمن إعادة الطفل من جديد إلى جو الأسرة والمجتمع، وتسمح له بالحصول على التعليم وسبل العيش ومهارات الحياة بالإضافة إلى الحصول على دور هام وفعّال في المجتمع.[2]

تضطلع مبادرات العدالة الانتقالية بدور هام في هاته العملية عن طريق عدّة آليات ولعلّ أنجعها خاصة في سياق النزاعات الداخلية العدالة التقليدية التي تكون أقرب إلى المجتمعات المحلية، لذا سنتناول في هذا المبحث العدالة التقليدية وفرص إعادة الإدماج (المطلب الأول)،والأطفال الجنود بين التعافي والوصم (المطلب الثاني).

المطلب الأول: العدالة التقليدية وفرص إعادة الإدماج

يمكن أن تكون العدالة التقليدية آلية مناسبة لإعادة إدماج الأطفال الذين ارتكبوا جرائم في الماضي خاصة في سياقات ما بعد النزاع، التي تتّسم بالضّعف المؤسّساتي للدولة أو عدم رغبتها في إنشاء آليات رسمية أخرى لإعادة الإدماج، وقد تمّ استخدام هاته الآلية بكثرة في العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء في فترات ما بعد النزاع مثل أونغولا، سيراليون، الموزمبيق ورواندا، ويختلف شكل ومجرى هاته الآلية من بلد إلى آخر.[3]

يمكن أن تلعب الطقوس التقليدية دورا هاما في حماية وإعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم، مثل طقوس التطهير والغفران واحتفالات المصالحة وتطوير آليات التضامن القائمة على التقاليد،[4]وفي هذا الإطار تعتبر عالمة الأنثروبولوجيا ألسيندا هونوانا Alcinda Honwana أنّ الطقوس والاحتفالات توفر اعترافا بالفظائع التي يرتكبها الجنود الأطفال، كما أن تطبيق مثل هاته الآليات المحلية قد يثير الجوانب التصالحية، فقد يتم دفع التعويضات أو خدمة

[1]- Michael Brzoska, "Embedding DDR Programmes in Security Sector Reconstruction", in: Alan Bryden and HeinerHänggi, **Security Governance in Post Conflict Peacebuilding**, Geneva Centre for Security Sector Governance, pp124-127

[2]- Roger Duthie and Irma Specht**, op.Cit**, p 193.

[3]- Karine Bolduc**,op.Cit**, p 101.

[4]- Anahita Karimzadeh Meibody, Les Enfants Soldats : aspects de droit international humanitaire et de droit comparé, **Thèse présente pour obtenir le grade de docteur** de droit international public, Université de Strasbourg, 2014, p 520.

المجتمع وبعد ذلك يتم استئناف العلاقات الاجتماعية الطبيعية،[1] ومن بين التجارب النّاجحة إلى حد ما في إعادة إدماج الجنود الأطفال وفقا لآليات العدالة التقليدية في إفريقيا نذكر:

✓ في شمال أوغندا حيث شارك الأطفال الجنود العائدون في حفل التطهير المسمى ب Nyouo Tong Gweno وهو حفل تطهير وترحيب بأفراد المجتمع الذين كانوا بعيدين عن أسرهم لفترات طويلة من الزمن، وأيضا Mato Oput، وهو حفل تطهير أيضا يهدف إلى استعادة العلاقات المعلقة بين عشيرتين متقاتلتين، وفي هذا الإطار يستنتج الباحث برودونساكيروكوبPrudence Acirokop- الذي يدعم مشاركة الأطفال الجنود في آلية العدالة التقليدية- أنّ Mato Oput يمكنها أن تكون شكلا من أشكال مساءلة الأطفال الجنود، وأداة لتوليد الاعتراف والمصالحة على المدى الطويل.[2]

✓ في موزمبيق، ساعدت مشاركة الجنود السابقين بما فيهم الأطفال الجنود في احتفالات التطهير المجتمعي على إدارة الصدمة النفسية والخسائر المادية والبشرية النّاتجة عن الفظائع الخطيرة في الماضي، كباقي الدول الإفريقية يعتبر المجتمع الموزمبيقي أن ارتكاب الجرائم من قبل الأطفال هي مشكلة تلوث روحي ذات طبيعة جماعية وليست فعلا مستقلا وفرديا، وهنا يتوجب على أعضاء المجتمع إستعادة الانسجام الروحي من خلال طقوس التطهير المناسبة التي تسمح بإعادة اندماج الأطفال الجنود في المجتمع.[3]

لقد أثبتت دراسة طويلة أجريت بين عامي 1988 و2004 على 39 طفلا من الأطفال الجنود السابقينفي موزمبيق أنّ غالبيتهم أصبحوا أفرادا فعّالين في مجتمعاتهم، وتشير الدراسة إلى أنّ الجمع بين برامج إعادة التأهيل وحملات التوعية المجتمعية والاحتفالات التي تمثل العدالة التقليدية كلّها عوامل سهّلت تعافي الأطفال.[4]

✓ أقامت بدورها سيراليون عدّة مراسم وطقوس تقليدية من أجل تطهير وشفاء الأطفال الجنود وقد نجحت إلى حد كبير في إعادة إدماج العديد من الأطفال الجنود السابقين، وهو ما أشارت إليه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حيث أفادت أنّ 98% من الأطفال المسرحين تمّ لمشملهم مع أسرهم ومجتمعاتهم[5].

غير أنّ عملية إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين كثيرا ما تصطدم بحقيقة أنّ هؤلاء الأطفال هم جناة، قد يكونون متورطين في ارتكاب أبشع الجرائم والانتهاكات، وهو ما يعتبر تحدّيا لعملية إعادة إدماجهم وتأهيلهم مجتمعيا.

المطلب الثاني: الأطفال الجنود بين التعافي والوصم

بعد وقف الأعمال القتالية وتسريح الأطفال الجنود كثيرا ما يتم مقابلتهم بالرّفض والوصم من قبل مجتمعاتهم الأصلية أو الجديدة أو حتى أسرهم، وهو ما عبّر عنه الباحث ميشال وسلز Michael Wessells :" يدخل

[1]- Mark A. Drumbl **,op.Cit**, p 149.
[2]- **Ibid**, p 152.
[3]- Anahita Karimzadeh Meibody,**op.Ci**t, p 523.
[4]- Roger Duthie and Irma Specht**, op.Cit**, p 19.
[5]- **Ibid**, pp194-195.

الأطفال الجنود السابقون الذين يحاولون العودة إلى ديارهم في ظروف صعبة للغاية وغارقة في المظالم والجروح التي لم تلتئم"، فالعدالة المحلية والامتيازات المتنازع حولها وفي بعض الحالات شعور أفراد هذه المجتمعات بالظلم كلها ظروف تمنع محاولات الأطفال الجنود دخول المجتمع من جديد، وتجدر الإشارة إلى أن هنالك حالات نادرة لتجارب ما بعد النزاع حيث يتمّ الاحتفال بعودة هؤلاء الأطفال كأبطال، فمشاركتهم في الحروب مكّنتهم من كسب احترام مجتمعاتهم[1].

يشير الوصم إذن إلى أن أفراد المجتمعات التي يعود إليها هؤلاء الأطفال الجنود السابقون يستمرون بالنّظر إليهم على أنّهم جناة ارتكبوا فظائع في حق مجتمعاتهم وليسوا ضحايا،[2] وهو ما يؤدي لإثارة مشاعر الخوف والظلم والغضب والرّغبة في الانتقام من هؤلاء الأطفال، وقد يصل بهم الحال إلى شنّ هجمات على معسكرات إعادة التأهيل، فهذا الرّفض والوصم لا يضر فقط بعملية إعادة إدماج وتأهيل هؤلاء الأطفال فقط بل قد يؤثر سلبا على صحتهم العقلية والبدنية،وتهرّبهم من العودة إلى مجتمعاتهم كما حدث في سيراليون، يقول وسلز Wessells أنّه بسبب الانتقام والمعاملة القاسية قد يقرر الأطفال الجنود السابقون الذين ارتكبوا فظائع ألاّ يعودوا إلى منازلهم ويفضلون العيش بعيدا.[3]

إن قبول المجتمع ضرورة قصوى تتطلبها نجاح عملية إعادة الإدماج، فلا يمكن إختفاء آثار العنف التي ارتكبت ضد العائلات أو المجتمعات بين عشية وضحاها، وهو ما يتطلب التحضير المسبق لعودة هؤلاء الأطفال من خلال رفع مستوى الوعي والتعليم وتعزيز شبكات حماية الأطفال المحلية ومبادرات لتشجيع إعادة الإدماج المستدام.[4]

هنالك من اعتبر أن العدالة التصالحية هي أنجع طريقة لتحقيق التصالح بين الأطفال الجنود ومجتمعاتهم، حيث يتمّ الاعتراف بالجرائم التي ارتكبها الأطفال بهدف إعادة إدماجهم وليس معاقبتهم، فأساس العدالة التصالحية كما هو وارد في اتفاقية حقوق الطفل هو تعزيز إحساس كل طفل بكرامته وقيمته وكذا تعزيز احترام الطفل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين مع الأخذ بعين الاعتبار تعزيز إعادة دمج الطفل وجعله عنصرا فعّالا في مجتمعه.[5]

إنّ تحقيق الشفاء والتعافي الفردي للأطفال الجنود يتطلب تحقيق التعافي الاجتماعي وإعادة بناء الشبكات المجتمعية الأوسع والتي غالبا ما يتمّ تدميرها بسبب تأثير النزاع، وذلك من أجل إنجاح عملية إعادة الإدماج لهؤلاء الأطفال وتحقيق المصالحة المجتمعية على المدى الطويل.[6]

[1]-Leonie Steinl,**op.Cit**, p 23.
[2]- Ilse Derluyn and All,**op.Cit**, p 07.
[3]- Leonie Steinl,**op.Cit**, pp23-25.
[4]-Anahita Karimzadeh Meibody,**op.Cit**, p 520.
[5]- Bo Victor Nylund, **Child Soldiers and Transitional Justice: protecting the rights of children involved in armed conflict**, Intersentia, 2016, p 228.
[6]- Ilse Derluyn and All,**op.Cit**, p 10.

الخاتمة

ومن خلال ما تقدم توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ تسعى العدالة الانتقالية جاهدة لتحقيق وضمان المساءلة العادلة وتسهيل عملية إعادة إدماج الأطفال الجنود مع مراعاة الوضع الخاص لهم كونهم يمثلون ضحايا وجناة في نفس الوقت وذلك عن طريق توفير سبل خاصة للتعامل معهم في سياق آلياتها.

✓ كان للجان الحقيقة والمصالحة دور بارز في تحضير المجتمع لتقبّل عودة الأطفال حيث يوفر تقصي الحقائق فرصة لهم لسرد قصصهم وتبيان حقيقة أنّهم بدورهم ضحايا، وهو ما من شأنه رفع مستوى الوعي العام بتجاربهم ومساعدتهم على تجاوز الماضي، وبالتالي توّفر هذه اللجان فرصة لمساءلة وإعادة إدماج الأطفال الجنود في نفس الوقت.

✓ أتاحت العدالة التقليدية أيضا سبلا جديدة للتعامل مع هؤلاء الأطفال وإعادة تأهيلهم وإدماجهم مجتمعيا بما يتناسب مع التقاليد والخصوصية المحلية لكل مجتمع.

✓ تعتبر عملية إعادة الإدماج للأطفال الجنود أمرا حاسما في سياق ما بعد النزاع،لأنهم بدورهم ضحايا، كما أن عدم معالجة الضرر النفسي والمظالم الاجتماعية التي تعرضوا لها يمكن أن يؤدي إلى تدميرهم وتوفير أسباب اندلاع العنف من جديد، لذلك توفر كل من المساءلة العادلة والهادفة لتحقيق إعادة الإدماج الناجحة لهؤلاء الأطفال فرصا لإعادة البناء الاجتماعي، وإرساء أسس السلام المستدام.

من خلال ما تمّ تقديمه سابقا هنالك مجموعة من المقترحات في سبيل تحقيق مساءلة عادلة وإعادة إدماج ناجحة للأطفال الجنود:

✓ الأطفال الجنود هم ضحايا الحروب والنزاعات المسلحة لهذا ينبغي التعامل معهم على هذا الأساس بإنشاء مراكز خاصة تهتم بتقديم الدعم النفسي والرعاية لهؤلاء الأطفال لتسهيل التعافي وتحضيرهم للإندماج في مجتمعاتهم.

✓ أيضا التحضير النفسي لا يقتصر فقط على الأطفال الجنود بل حتى لأسرهم ومجتمعاتهم حيث ينبغي القيام بحملات توعية سواءا من خلال وسائل الإعلام أو التجمعات لإخبار الناس بوضعية هؤلاء الأطفال كضحايا وضرورة التعامل معهم على هذا الأساس، وذلك تحضيرا لتقبلهم من جديد داخل أسرهم ومجتمعاتهم وتجنب تعرضهم للنبذ.

قائمة المصادر والمراجع:

1- باللغة العربية:

1 – مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات مابعد الصراع**، مجلس الأمن، 23 أوت 2004.

2–**باللغة الأجنبية:**

1- Books :

1 Alan Bryden and Heiner Hänggi, **Security Governance in Post Conflict Peacebuilding**, Geneva Centre for Security Sector Governance.

2 Anna Kutter Patel and All, **Disarming The past: Transitional justice and ex combatants**, Social Science Research Council, New York,2009.

3 Bo Victor Nylund, **Child Soldiers and Transitional Justice: protecting the rights of children involved in armed conflict**, Intersentia, 2016.

4 Haut-Commissariat des Nations Unies, **Justice Transitionnelle et Droits économiques, Sociaux et Culturels**, New York, Nation unies, 2014.

5 Kristen J. Fisher, **Transitional Justice for Child Soldiers: accountability and social reconstruction in post conflict contexts**, Palgrave Macmillan , New York.

6 Larry May and Andrew forcehims, **Morality jus post bellum and international law**, Cambridge University Press, 2012.

7 Leonie Steinl, Child Soldiers as Agents of War and Peace: a restorative transitional justice approach to accountability for crimes under international law, **International Criminal justice series**, Germany 2017.

8 Myriam Denov, **Child soldiers : sierra leone's revolutionary united front,** Cambridge University Press, New York, 2010.

2- Reports:

1 United Nation, **Guidance Note of the Secretary General**, United Nation approach to Transitional Justice, March 2010.

3- Articles:

1 Jean Chrysostome k. Kiyala, Combining restorative Justice and Social Justice : prospects of child soldiering transitional justice, **African security review**, 30 Janvier 2019.

2 Ilse Derluyn and All, **Victims and / or Perpetrators? Towards an interdisciplinary dialogue on child soldiers**, BMC international Health and Human rights, 2015.

4- Theses:

1 Anahita Karimzadeh Meibody, Les Enfants Soldats : aspects de droit international humanitaireet de droit comparé, **Thèse présente pour obtenir**

le grade de docteur de droit international public, Université de Strasbourg, 2014.

2 Camille Labadie, Droits des enfants: Réflexion sur la responsabilité et le traitement des enfants soldats auteurs de crimes, **Mémoire présenté comme exigencepartielle de la Maitrise**en Droits International, Université du Québec a Montréal, Février 2016.

3 Karine Bolduc, Les Enfants-Soldats et La Justice Transitionnelle : les impératifs d'imputabilité face á l'intérêtsupérieur de l'enfant, **Mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise** en droit international, Universitédu Québec á Montréal, Mars 2011.

5- Site Webs :

1 International Center for Transitional Justice, What is Transitional Justice, Last Access in 29 March 2020, from:**https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Global-Transitional-Justice-2009-English.pdf**